الأنباء
الاربعاء 29 يوليو 2020
alanba.com.kw

الحياة تعود إلى الكويت
التحول من الحظر الشامل إلى الجزئي
(المرحلة الثالثة)

دراسة أعدتها لجنة الشكاوى والتظلمات لتقرير سبل معالجة قضايا منها خلل التركيبة السكانية وتجارة الإقامات

الديوان الوطني لحقوق الإنسان: إلغاء الكفيل والمدن العمالية يحلّان مشكلات مجتمعية عمّقها «كورونا»

■ إلغاء عقوبة السجن في مسائل الفكر والتعبير واستبدالها بالغرامات المالية وتقليص نطاق التجريم فيها لحماية حرية التعبير

■ معالجة مشكلة اكتظاظ السجون بزيادة السعة المكانية وتفعيل الاتفاقيات الثنائية لتبادل السجناء واستكمال مددهم في دولهم

أعدت لجنة الشكاوى والتظلمات - احدى اللجان الدائمة في الديوان الوطني لحقوق الانسان - دراسة تغطي أحداث الفترة الزمنية الممتدة من بداية اتخاذ حكومة الكويت التدابير الصحية الوقائية والعلاجية في شهر فبراير إلى نهاية شهر يوليو 2020.

وقال رئيس اللجنة المحامي علي البغلي ان الدراسة من خلال استعراضها الأحداث التي وقعت خلال الفترة المشار إليها يهدف إلى وضع عدد من التوصيات والمقترحات لتحسين حالة حقوق الإنسان في المواضيع التي تطرق لها، وإيجاد الحلول لعدد من المشاكل التي ساهم وباء كورونا المستجد في انكشافها بشكل ساهم في خلق استنفار رسمي وشعبي أوجد رغبة حقيقية في وقف أسبابها.

وأضاف البغلي أن فيروس كورونا المستجد شكل اختبارا لكل من المجتمعات في العالم بعد تفشيه بشكل لافت، فيما اعتبرت قوانين حقوق الإنسان وتحدي احترامها مبدأ أساسيا لنجاح خطط التصدي التي تعتمدها السلطات الصحية في دول العالم أجمع.

واستعرضت الدراسة المختصرة عددا من الملفات التي طفت على سطح المناقشات المجتمعية المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي ملفات قديمة متجددة تسبب وباء كورونا المستجد في إعادة انتاجها بشكل أكثر مأساوية بسبب اقترانها بظروف الحجر الصحي وتقييد حركة التنقل وفقدان العديد من العمال لوظائفهم وخاصة أولئك العاملين بالأجر اليومي، وبعضها مضى عليه عقود من الزمن بسبب تراخي الإدارة العامة في حسمها، وأبرزها التركيبة السكانية وما يتفرع منها من مشاكل عديدة ذات صلة بالحقوق العمالية.

المحامي علي البغلي

ويحتوي التقرير على المحاور التالية:

أولا: المظاهر العامة ذات الصلة بحقوق الانسان
- التركيبة السكانية.
- تجارة الإقامات.
- ظروف السكن العمالي.
- حرية التعبير.

ثانيا: الأداء الحكومي تجاه قضايا حقوق الانسان
- وعود الإصلاح ومكافحة الفساد
- مواجهة تجارة الإقامات.
- التدابير الصحية لسكان الكويت.

ثالثا: أداء (لجنة الشكاوى والتظلمات) أثناء جائحة وباء كورونا
- حالة مراكز التوقيف والسجون المؤقت.
- ظاهرة الاكتظاظ في السجون.

أعضاء لجنة الشكاوى والتظلمات بالديوان

1 - المحامي علي أحمد البغلي رئيسا.
2 - منى العطية مقررا.
3 - أ.د.عبدالرضا أسيري.
4 - أسامة الذويخ.
5 - المحامي حمدان النمشان.
6 - مظفر عبدالله راشد.

- التدابير الوقائية والصحية.
- الزيارات الميدانية خلال جائحة كورونا

الخلاصة والتوصيات

وأوضح البغلي أن التقرير خلص إلى عدد من التوصيات والحلول بشأن ما تم تداوله مجتمعيا من قضايا حقوق الإنسان المزمنة في الكويت، وتضمنت التالي:

1 - التركيبة السكانية
إن السياسة السكانية الحالية تتسبب في الإساءة للعمالة الكويتية والوافدة على حد سواء بسبب النقد الشعبي لأداء المؤسسات نتيجة التوظيف الوهمي والسياسي في جهات مختلفة لا فائدة تنموية أو اقتصادية منها رغم كونهما - العمالة - ضحايا لسياسات غير حصيفة تتسبب في انتشار دعوات إقصاء شعبوية التي تخلو في الغالب من الحس الإنساني.

وكخطوة تقترح اللجنة البدء بتصور لحل مشكلة التركيبة السكانية وإلغاء نظام الكفيل من خلال لجنة مشتركة تضم وزارات الشؤون الإجتماعية والداخلية والتجارة والصناعة وهيئة القوى العاملة وغرفة تجارة وصناعة الكويت والاتحاد العام لعمال الكويت لضبط سوق العمل وتحديد المهن الحرفية والفنية والتي يحتاجها المجتمع الكويتي.

2 - ظاهرة التلاعب بسمات الدخول
تصحيح هذه الظاهرة لابد وأن تمر من خلال معالجة اختلالات هيكل العمالة والتركيبة السكانية في البلاد من ناحية، وتوظيف التقدم التقني إلى أبعد حد ممكن من ناحية ثانية، وإعادة النظر بصورة جادة ومستعجلة في نظام الكفيل، وتطويره بما يفرق بين العمالة الوافدة عالية الثقافة والتخصص، والتي يمكن تكويت مواقعها مستقبلا، أما العمالة الوافدة الهامشية فيصعب تعويضها من العمالة الوطنية لأسباب وظروف تتعلق بظروف الوفرة الاقتصادية والحالة الاجتماعية.

3 - ظروف السكن العمالي
أدت ظروف وباء كورونا المستجد إلى نتائج وخيمة على مستوى السيطرة على أعداد المصابين في تلك المناطق بسبب عدم ملائمة السكن، مما أدى إلى الحجر على سكان تلك المناطق لمدد زمنية تفاقمت خلالها الحاجة إلى الطعام مع فقدان الوظائف لآلاف العمال وضياع مصادر رزقهم مع توقف الحياة الطبيعية خاصة العاملين منهم بالأجر اليومي. وتبدو الحاجة ماسة جدا للانتهاء من هذه المشكلة من خلال إنجاز مشاريع المدن العمالية كاملة الخدمات بطاقة استيعابية لا تقل عن مليوني عامل أو أكثر تبعا لحركة النشاط الاقتصادي المطلوب.

4 - حرية التعبير
تتعرض حرية التعبير بكل صورها لتراجع عام بفعل العديد من القوانين المتشددة ومن ذلك:

1 - قانون رقم 3 لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر.
2 - قانون رقم 61 لسنة 2007 بشأن الإعلام المرئي والمسموع.
3 - قانون رقم 8 لسنة 2016 بشأن تنظيم الاعلام الالكتروني.
4 - قانون رقم 63 لسنة 2015 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

وتتلخص مسائل إعادة النظر فيها حول نقطتين هما:

أ - إلغاء عقوبة السجن في مسائل الفكر والتعبير واستبدالها بالغرامات المالية.
ب - تقليص نطاق التجريم فيها.
ج - السعي في نشر التوعية الإعلامية المتواصلة بمواد القوانين المذكوره خاصة للأجيال الشابة التي لا تعي مخاطر استخدام وسائل الإعلام الجديد.

5 - المؤسسات الإصلاحية
إن أبرز مشكلة تواجه قطاع السجون في الكويت هي ظاهرة الاكتظاظ والتي يعود تاريخها لسنوات طويلة، وقد عملت وزارة الصحة على تكثيف تلك الخطط والإجراءات للحد من انتشار الإصابات بفيروس كورونا، كما ساهم صدور المرسوم رقم 87 لسنة 2020 بالعفو عن باقي مدة العقوبة أو تخفيضها المقيدة للحرية والغرامة المحكوم بها على بعض الأشخاص والذي استفاد منه 2044 محكوما من المواطنين والمقيمين في عدد من القضايا عدا قضايا أمن الدولة والأموال العامة حلا مؤقتا لهذه المشكلة.

لكن ثمة إجراءات جذرية يجب اتخاذها لمنع تكرار العديد من المظاهر في المؤسسات الإصلاحية ومن ذلك:

1 - زيادة السعة المكانية للسجون.
2 - تفعيل الاتفاقيات الثنائية الخاصة بعمليات تبادل أو استكمال السجناء مددهم الباقية في دولهم لتقليل أعداد السجناء.
3 - العناية بالجانب النفسي للسجناء لمنع تكرار حالات الانتحار وكان آخرها لنزيل أقدم على شنق نفسه في يوليو 2020.
4 - عدم التأخر في تنفيذ مراسيم العفو عن السجناء خاصة في الأوضاع الاستثنائية التي نعيشها - ويعيشها العام - في زمن الوباء.
5 - عدم إقفال قائمة العفو بعد تنفيذ المراسيم الخاصة بهذا الشأن، والتأهب لأي طارئ وبائي داخل المؤسسات الإصلاحية بإعداد قائمة احتياطية جديدة لضمان سرعة السيطرة على السجون.

الإدارات التعليمية أصدرت تعليماتها استعداداً لعودة الدراسة في المرحلة الثانوية الأسبوع المقبل

«التربية»: لا اجتماعات في المدارس وتخصيص فصل لكل معلم

■ كل معلم يستخدم اللابتوب الخاص به ولا دخول لمختبرات الحاسوب.. وعدم استخدام المطبخ أو تناول طعام مشترك

عبدالعزيز الفضلي

أصدرت بعض الإدارات المدرسية في المرحلة الثانوية عدة تعليمات استعدادا للعودة الى الدوام المدرسي يوم 4 أغسطس والذي يصادف الثلاثاء المقبل وذلك لضبط الانتظام في الدوام للهيئات التعليمية، حيث ارسلت للمعلمين والمعلمات تعليمات اكدت خلالها انه بدءا من تاريخ العودة للدوام في المرحلة الاولى للعاملين بالثانوية فانه يمنع تواجد أكثر من معلم أو معلمة بالقسم بحيث يوزع جميع المعلمين والمعلمات على الصفوف حيث ان صفوف الطلبة شاغرة ويجب استغلالها حرصا على التباعد الاجتماعي وسلامة الهيئات التعليمية، كما يمنع على رئيس القسم الاجتماع بجميع المعلمين في قسم واحد حتى لو تواجد الكل في المدرسة وان كان العدد قليلا ومن الممكن عقدها عبر «زووم» او الواتساب او اي تطبيق آخر.

ودعت المصابين بأمراض مزمنة او الذين ينطبق عليهم قواعد الاعفاء الى تجهيز التقرير مسبقا وتسليمه للإدارة والمغادرة مباشرة وعدم البقاء بالمدرسة، موضحة انه سيخصص لكل معلم او معلمة فصل ثابت من اول الدوام لآخره والقسم الرئيسي لرئيس أو رئيسة القسم فقط وذلك لمنع الاختلاط وتفاديا لأي عدوى.

وشددت على عدم استخدام مطبخ مشترك وتناول طعام او مشروبات مشتركة، ويمنع منعا باتا الدوام بدون كمام ولبسه طوال فترة الدوام، وأي شخص يخالف اللائحة يتعرض للعقوبات القانونية.

وحذرت المدارس معلميها من استعمال مختبر الحاسوب أو حواسيب مشتركة للتدريس اذ ان ذلك من الممكن ان يتسبب في عدوى، داعية كل معلم لاستخدام اللابتوب الخاص به داخل الفصل الذي سيتواجد فيه وفي حال حدوث اي عطل يتم الاتصال بالدعم الفني المتواجد بالمدرسة، والحرص على توزيع المعلمين والمعلمات على صفوف المدرسة كل معلم بفصل منفصل.

وأشارت الى انه يتم حاليا دراسة تقسيم ايام العمل على ان يداوم كل معلم في الايام التي نكون لديه فيها حصص فقط اما بقية الايام فلا داعي لدوامه كإجراء وقائي، كما ان هناك بعض الامور قيد الدراسة منها تمكين المعلمات اللاتي لديهن ابناء من السنة اولى الى الخامسة ابتدائي من ان يقمن بالتدريس أونلاين من البيت.

وفي هذا السياق، اشارت مصادر مطلعة الى ان تشغيل الكهرباء في جميع مرافق المدرسة سيشكل ضغطا كبيرا ويزيد الحمل على التيار الكهربائي، مشيرة الى ان ذلك يعتبر مخالفا للتعليمات التي توصي بالترشيد خاصة في فصل الصيف شديد الحرارة.

ندب وتثبيت مراقبين بالمراحل التعليمية

عبدالعزيز الفضلي

أصدر وكيل وزارة التربية بالإنابة فيصل المقصيد مجموعة من قرارات الندب والتثبيت لعدد من التربويين كالآتي: ندب مراقبي المرحلة الثانوية: متعب العتيبي لمنطقة العاصمة ومساعد محمد للأحمدي وسلطان العنزي للجهراء وبدرية المطيري لحولي.

كما أصدر الوكيل المقصيد قراري ندب لمراقبين في المرحلة الابتدائية وهما فاطمة الهاجري لمنطقة العاصمة التعليمية وفهد المطيري في تعليمية الجهراء

أما قرارات التثبيت فشملت زمزم الشمري مراقبا للمرحلة الابتدائية بمنطقة حولي التعليمية وأنوار القحطاني مراقبا للمرحلة الابتدائية بمنطقة مبارك الكبير.

المدارس الأجنبية وثنائية اللغة تدعو الطلبة لدفع الرسوم كاملة

عبدالعزيز الفضلي

واصلت مدارس التعليم الخاص الأجنبية وثنائية اللغة إجراءات استكمال عامها الدراسي والتي تم استثناؤها من قرار إنهاء العام الدراسي، حيث قامت بإبلاغ الطلبة وأولياء أمورهم بالعودة الى الدراسة واستكمال الفصل الثاني لجميع المراحل التعليمية من خلال إقرار حصلت «الأنباء» على نسخة منه، حيث طلبت فيه «موافقة ولي الأمر على متابعة الطالب من خلال التعليم عن بعد للعام الدراسي 2019/2020، وذلك حسب الخطة الدراسية المقدمة من المدرسة الى وزارة التربية داعية ولي الأمر الموافقة على الإقرار. وفي هذا السياق، طالب أولياء الأمور وكيل التعليم الخاص د.عبدالمحسن الحويلة بضرورة التدخل وإيقاف توجه المدارس ومطالباتها أولياء الأمور باستكمال أبنائهم للفصل الثاني ودفع الرسوم كاملة مستغربة في الوقت نفسه صمت الوزارة عن ما تطالب به المدارس من أولياء الأمور رغم ان التعلم سيكون عن بعد وليس تقليديا. وذكرت المصادر ان قرار وزارة التربية بإنهاء العام الدراسي لا يشمل المدارس الأجنبية وثنائية اللغة حتى لا يسقط حقها في المطالبة بالرسوم الدراسية.

مصادر لـ «الأنباء»: إيقاف الدعم حال أي خصم من رواتب العمالة الوطنية

4000 شركة مستفيدة من دعم العمالة سجلت آلياً

بشرى شعبان

كشف مصدر خاص في الهيئة العامة للقوى العاملة لـ «الأنباء» عن تسجيل ما يقارب 4000 منشأة آليا منذ فتح باب تسجيل صرف دعم العمالة الإضافي للمسجلين على الباب الثالث، مؤكدة انه في حال مساس اي صاحب عمل مستفيد من دعم العمالة الوطنية الإضافي برواتب هذه العمالة سيتم إيقاف صرف الدعم وفي حال صرف اي من العمالة الوطنية قبل شهر يونيو 2021 ستتم مطالبته برد كل مبالغ الدعم الإضافي التي تقاضاها صاحب العمل.

وأكدت المصادر على تشدد الهيئة في تطبيق الاشتراطات التي وضعتها للاستفادة من الدعم الإضافي، لاسيما في تحويل الرواتب على البنوك خلال أسبوع من تحويل الدعم لحسابها.

وعن البيانات المطلوبة أوضح المصدر انها بيان باسم الشركة ورقم تسجيل التأمينات الاجتماعية والرقم المدني للجهة الوارد في الترخيص والمسجل لدى التأمينات بالإضافة الى صورة عن اعتماد التوقيع.

حملات تفتيشية على القصابين المتجولين خلال العيد

بشرى شعبان

تكثيفا لجهود الهيئة العامة للقوى العاملة بشأن الرقابة على سوق العمل، حذرت الهيئة من القيام بأعمال ذبح الأضاحي وتجهيزها خلال عطلة عيد الأضحى المبارك خارج الأماكن المرخص لها من الجهات المعنية، حيث إن ممارسة تلك الأعمال يعرض القائمين بها للمساءلة القانونية. وأوضحت القوى العاملة أنه سيتم تكثيف الحملات التفتيشية خلال العيد لضبط المخالفين للقضاء على ظاهرة الجزارين أو القصابين المتجولين تطبيقا لأحكام قانون العمل، حيث يعد ذلك مخالفة لأحكام قانون العمل وقانون الإقامة واشتراطات البلدية لما لذلك من تأثير على الصحة العامة فضلا عن مخالفة التدابير الصحية التي تتخذها الدولة في الفترة الحالية، مبينة في الوقت ذاته أن المخالفين من العمالة سيتعرضون للإبعاد جراء هذه المخالفات فضلا عن إيقاف ملفات أصحاب العمل المسجل عليها العمالة المخالفة، وهنأت الهيئة المواطنين والمقيمين بعيد الأضحى المبارك.

.. وتبحث عن آلية لإصدار شهادات طلبة المدارس

■ السلطان طالب المناطق التعليمية بحصر أسماء معلمي الثانوية العالقين والذين لم يعودوا إلى البلاد

عبدالعزيز الفضلي

طلب الوكيل المساعد للتعليم العام بوزارة التربية اسامة السلطان من المناطق التعليمية حصر اسماء معلمي المرحلة الثانوية العالقين والذين لم يعودوا الى البلاد حتى الآن وارسال تقرير عاجل بهم قبل بدء الدوام في 4 أغسطس المقبل.

من جانب آخر، لم تتلق الادارات المدرسية حتى أمس اي تعليمات من وزارة التربية بخصوص توزيع الشهادات على الطلبة في جميع المراحل الدراسية باستثناء طلبة الصف الثاني عشر الذين سيعودون للدراسة عن بعد اعتبارا من 9 اغسطس المقبل.

وكشفت مصادر تربوية مطلعة لـ «الأنباء» انه كان من المفترض ان يتم توزيع الشهادات على الطلبة الاسبوع الجاري، غير ان الوزارة حتى الآن لم تبلغ المناطق التعليمية او الادارات المدرسية بأي شيء في هذا الجانب ومازالت تبحث عن آلية لاصدار الشهادات، مشيرة الى ان هناك الكثير من الطلبة ينتظرون تسلم شهاداتهم وعند مراجعتهم للمناطق التعليمية لا يجدون اجابة.

أسامة السلطان

واوضحت المصادر ان الشهادات تحتاج الى خطة عمل مدروسة خاصة في كيفية وضع الدرجات التي سيكون لادارة نظم المعلومات دور في هذا الجانب بالتنسيق مع الادارات المدرسية، داعية قطاع التعليم الى الاستعجال في حسم امر استخراج الشهادات، لاسيما ان هناك بعض الطلبة من الوافدين الذين سيغادرون البلاد خلال الفترة الحالية يرغبون في تسلم شهاداتهم وتصديقها قبل سفرهم.